## المحاضرة الخامسة: محطة المؤتمر الإسلامي 1936 ونشاط حزب الجزائري (1937-1939)

### 1 . المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936

يمثل المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالعاصمة في 7 جوان 1936 محطة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر في فترة ما بين الحربين العالمتين كونه يعتبر أول تجمع من نوعه في الجزائر، لم تعرف فيه طيلة أكثر من قرن تجمعا تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه كل الطبقات وتظهر خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في هذا المؤتمر. الذي كان صاحب فكرته والدعوة إليه الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في حديث له في صحيفة الدفاع (La Défense) لسان حال الحركة الإصلاحية بالغة الفرنسية التي كان يديرها "الأمين العمودي"، دعا فيها "ابن باديس" إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر إسلامي أو جبهة وطنية لوضع قائمة من المطالب من فرنسا، وكان تاريخ هذه الدعوة هو 3 جانفي 1936.

كانت هناك عوامل متعددة أدت إلى انعقاد المؤتمر خارجية وداخلية؛ فالخارجية هي كثرة تلك المؤتمرات الإسلامية التي عقدت خلال العشرينات والثلاثينات، من ذلك مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد في القاهرة، والمؤتمر الإسلامي الذي انعقد في القدس، ومؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد في جنيف، وكانت أوضاع فلسطين وأحوال القارة الهندية بالخصوص تدعو المسلمين لهذه اللقاءات التي كانوا يناقشون فيها مشاكلهم ومستقبلهم. وعلى الرغم من أن علماء الجزائر لم يشتركوا مباشرة في المؤتمر الإسلامي بالقدس ما بين 8 و17 ديسمبر 1931، إلا أن صحافتهم قد اهتمت بوقائعه ونقلت أخباره.[1]

غير أن هذا التأثير الخارجي يبدو أنه لا يرقي إلى تأثير الأسباب الداخلية، لأن الجزائر مرت بأحداث كبيرة منذ صدور منشورات ميشال في 1933[2]، ثم أحداث قسنطينة في 1934[3] وما تالاها من زيارة وزير الداخلية الفرنسي للجزائر "رينيه مرسال" (Marcel Regnier) عام 1935،[4] وكذلك عجز الحكومة الفرنسية على اقرار أي من المشاريع التي قدمها النواب لإصلاح الواقع في الجزائر دور في التفكير لعقد هذا المؤتمر.[5] كان من أهم هذه المشاريع الفرنسية مشروعا "قرنيت" (Guernut)[6] و"موريس فيوليت" (Maurice Viollette)،[7] بخصوص مشروع قانون الأول فإن ملخص اقتراح صاحبه يتمثل في إلغاء بعض الإجراءات الاستثنائية مثل قانون (الوضع تحت الرقابة الخاصة) وهو أخطر شيء في قانون الأنديجينا، وكذلك إلغاء محاكم الجنايات وجعل المساواة القضائية بين المسلمين والفرنسيين بحيث يحكم المسلمون كما ينبغي أن تكون مدة الخدمة بالنسبة للخدمة العسكرية ينبغي أن تكون مدة الخدمة بالنسبة للمسلمين مساوية للتي يقضيها الفرنسيون في العمل العسكري أما فيما يتعلق بالنيابة البرلمانية فإن مشروع القانون يفيد بانتخاب ثلاثة نواب للمسلمين في مجلس الأمة، واحد عن كل عمالة من العمالات يتولى كل الناخبين للمجالس المحلية الأهلية انتخابهم.[8] أما مشروح "فيوليت" الذي قدمه صاحبه للبرلمان الفرنسي سنة 1933 فكان من أهم فقراته:

(أ) - منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة وذلك حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين.

(ب) - منح حق الترشح لعدد قليل من المسلمين ووضمهم إلى هيئة الانتخابات الفرنسية كما لو كانوا متجنسين مع بقائهم على أحوالهم الشخصية.[9]

على آية حال؛ فإن فكرة "ابن بادس" في عقد مؤتمر اسلامي بدأت تتجسد على أرض الواقع بعد فوز الجبهة الشعبية في فرنسا بانتخابات 3 ماي 1936، إذ بعدها بأيام قلائل دعا "ابن باديس" يوم 15 ماي زعيم (فيدرالية المنتخبين المسلمين) "ابن جلول" إلى عقد مؤتمر إسلامي، ومناقشة الإصلاحات السياسية في الجزائر، وهو الاجتماع الذي شارك فيه إلى جانب "ابن جلول" و"فرحات عباس" و"محمد عزيز كسوس"، وتوصل الجميع إلى عقد اجتماع تحضيري [10]

وفعلا انعقد المؤتمر الإسلامي في جوان 1936 بالعاصمة بعد أن حضرت له لجان عديدة على المستوى الوطني، وشاركت فيه كل التشكيلات السياسية (إضافة إلى العلماء) المتواجدين على أرض الجزائر، باستثناء النجم الذي شارك بعض من أعضائه في التحضير للمؤتمر بصفة رمزية. ونظرا لعدم تجانس التشكيلات فإن المطالب جاءت أيضا غير متجانسة، فالشيوعيون ركزوا على المطالب الاقتصادية، فحين ركز النواب على المطالب السياسية ويؤمنون بما جاء في مشروع "فيوليت" الذي أيده رئيس الوزراء الفرنسي "ليون بلوم" (Leon Blum) الذي أصبح على رأس حكومة الجبهة الشعبية التي تولت حكم فرنسا منذ 4 جوان 1936، وأصبح كذلك بتأييده هذا للمشروع يحمل اسمه واسم صاحبه الأصلي (مشروع فيوليت . بلوم)، أما العلماء ركزوا على المطالبة بحرية التعليم العربي وفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، ولهذا لم تدمج هذه المطالب في شكل نقاط يقف وراءها الجميع.

كما انبثق عن المؤتمر وفد من المشاركين فيه ليحمل كراس المطالب إلى الحكومة الفرنسية في باريس وقابل الوفد زعماء فرنسا وعلى رأسهم رئيس الوزراء "ليون بلوم"، ووزير الجزائر والمستعمرات في حكومته "موريس فوليت". وأثناء وجود الوفد في باريس قابل بعض قادة النجم وعلى رأسهم "مصالي الحاج"، ودار الحديث حول ما جاء في بعض المطالب التي رآها النجم خطيرة على مستقبل الجزائر مثل المطالبة بإلغاء الحكومة العامة وإلحاق الجزائر رأسا بفرنسا والمطالبة بحق التمثيل البرلماني في فرنسا للجزائريين.[11]

رجع الوفد من فرنسا بوعود فقط، وأثناء الاجتماع الذي انعقد يوم 2 أوت 1936 لإسماع الجمهور وعود الحكومة الفرنسية، حضر مصالي فجأة وألقى خطابا في الاجتماع أبد فيه باسم النجم، مطالب المؤتمر الإسلامي ما عدا المطلبين المشار إليهما.

ونظرا لفشل الوفد في الرجوع بأي نتيجة ملموسة، فقد حقق "مصالي" نجاحا شعبيا لشخصه وحزبه لم يكن ربما يتوقعه على حساب وفد المؤتمر. ولان الإدارة كان يهمها فشل المؤتمر فقد خططت لاغتيال الشيخ "محمود كحول" (المعروف بابن دالي) مفتي العاصمة وإلصاق تهمة التحريض على قتله بالشيخ

"الطيب العقبي"، أحد الأعضاء البارزين في جمعية العلماء وفي وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس، فالإدارة كانت تهدف إلى تحطيم التضامن بين قادة الرأي وكانت لها مصلحة في ذلك سواء بعودة "مصالي" وتعبيد الوفد عن قاعدته الشعبية أو باتهام "العقبي" بالتحريض على القتل الذي فهم منه أنه اتهام ضمني لجمعية العلماء نفسها باختبارها طريق العنف والتدخل في الشؤون السياسية بدل التزامها بقضايا الدين والأخلاق كما ينص على ذلك قانونها الأساسي، تؤكده تلك الرسالة التي نسبت إلى المفتي القتيل، والتي تستنكر مشاركة جمعية العلماء في السياسية وكونها لا يمكنها أن تتحدث باسم الأمة (الشعب)[12]

من جهة أخرى بدأت وحدته تتفكك بسبب تمسك النخبة والنواب بمشروع "فيوليت" وتحفظ العلماء منه، وغموض وتذبذب شخصية "ابن جلول" الذي لم يَنْفِ دور العلماء في حادثة اغتيال "كحول"، وحل نجم أفريقية الشمالية الذي أعلن عن تأييده لمعظم مطالب المؤتمر، ودخوله وفي صراع حاد مع الحزب الشيوعي الذي كان من المشاركين في المؤتمر. بالإضافة إلى سقوط حكومة الجبهة الشعبية، وعدم تمكن الوفد الجزائري من الحصول على شيء ايجابي بخصوص مطالب المؤتمر.

رغم ذلك فإن حركة المؤتمر الإسلامي لم ينتهي أمرها نهائيًا إلى عشية الحرب العالمية الثانية، إذ عقد اجتماعه الثاني ما بين التاسع والحادي عشر جويلية 1837 في مدينة الجزائر، وهذا في وقت خرجت فيه الجبهة الشعبية من السلطة، وخرج المؤتمر بتمسك بمطالب المؤتمر الأول، كما طلب من الشعب الجزائري أن يظل يقظًا، ومن النواب الجزائريين أن يستقيلوا جماعيا من وظائفهم إذا لم يوافق البرلمان على مشروع "فيوليت" وعبروا عن ثقتهم في الحكومة الفرنسية، وفي التجمع الشعبي الذي انبثقت عنه الجبهة الشعبية، كما طلب من الشعب الجزائري اتقاء الانقسام بين الجزائريين والفرنسيين. كما تقول الكتابات التاريخية أن المؤتمرين لم يوجهوا الدعوة "مصالي الحاج" زعيم (حزب الشعب الجزائري)، الحزب الذي خلف النجم.[13]

وفي بداية عام 1937 عادت الجبهة الشعبية للحكم لفترة قصيرة وتولى "بلوم" رئاسة الحكومة فرأي المؤتمر إرسال الوفد إلى باريس لمقابلة رئيس الحكومة، فتوجه 20 فبراير 1938، كانت أهدافه هو تأييد مشروع "بلوم . فيوليت". وكان هذا أخر وفد يزور باريس بعد تولي "دالاديه" (Daladier) رئاسة الحكومة في 10 أبريل 1938.[14] وقد شارك في هذا الوفد "ابن باديس" و"فرحات عباس" الذي قال أنه هو الذي ترأس الوفد، ونقل فحوى ما جرى بينهم وبين "دالاديه" في هذا اللقاء، حيث قال لهم الأخير ما يلي: ((إن البرلمان يناصب العداء مشروع "فيوليت" لأنه يرى أن الجنسية الفرنسيوية لا تتلاءم والشرع الإسلامي، ولذا ليس بيدي شيء، أطلب منكم أن تمدوا لي يد المساعدة قصد المحافظة على الأمن لا ترغموني على استعمال القوة التي بيد فرنسا، ولا تنسوا بأن فرنسا دولة قوية الجانب)). فيوصل "عباس" يقول: ((فأجبت رئيس الوزراء بقولي: ((إن احترام حقوق الإنسان أكثر أهمية من أي قوة ما، إن السياسة التي تفسح للآمال مجال فسيحا، ثم تخيب ذلك الآمال، ثم تعد ولا تفي بوعودها، إنها لسياسة ذات عواقب وخيمة، مآلها الفراق والطلاق، وستحمل الحكومة الفرنسوية أمام التاريخ مسؤولية هذه السياسة الخرقاء))). أما الشيخ "عبد الحميد بن باديس" فأجاب

"دالاديه" بكلمة وجيزة قائلا: ((لا حوة ولا قوة إلا بالله العلي العظيم - الحق بجانبنا والحق يعلو ولا يعلى عليه - ومهما يكن من أمر، فإننا مستمرون في كفاحنا أحب من أحب وكره من كره)).[15]

عدد "أبو القاسم سعد الله" النتائج السياسية التي ترتبت على المؤتمر الإسلامي وما تلاه من أحداث إلى سنة 1939 كما يلي:

1 - تفتيت جبهة المؤتمر الإسلامي التي كانت تضم عدة تيارات.

2 - القضاء المعنوي على الشيخ "الطيب العقبي" بعد أن قيد مكبلا بالحديد إلى السجن متهما بالتحريض على القتل، وكان في نظر الناس رجل الدين والورع والأخلاق.

3 - إحداث البلبلة في صفوف جمعية العلماء بإظهارها جمعية تمارس العنف وتتوسل إلى السياسة بالدين.

4 - الفصل بين جمعية العلماء وكتلة النواب برئاسة "ابن جلول" لأن هذا الرفض نفي التهمة عن جمعية العلماء.

5 - عزل مصالي عن قواعد حزبه والقبض عليه ثم إعادته إلى فرنسا وعرقلة نشاط حزبه في الجزائر.

6 - ضرب القضية الفلسطينية، لأن الشيخ "العقبي" بالذات كان كثير الحديث عنها ومهاجمة الحركة الصهيونية في نادي الترقي.

7 - بقاء الجو خاليا للإدارة في الجزائر دون منازع أو مشاغب، مع تجميد مشروع "فيوليت . بلوم" على مستوى الحكومة الفرنسية، وهو ما يخدم مصالح الأوروبيين في الجزائر.

8 - تشتت وتفتيت كتلة النواب بوقوع القطيعة بين "فرحات عباس" و"محمد الصالح بن جلول"، حيث أسس كلهما حزبا، فسمى الأول حزبه (حزب الاتحاد الشعبي) و أطلق الثاني على حزبه (التجمع الفرنسي الإسلامي).[16]

**ي . حزب الشعب الجزائري 1937:**

لم يؤثر قرار حل نجم شمال افريقيا في شهر 27 جانفي 1937 من طرف الحكومة الفرنسية على المناضلين الذين كانوا ينتظرون قرارات حله التي تكرار عدة مرات في من قبل في 1929 و1934 ثم 1935، وهو القرار الذي يثني من عزمهم، فقابلوا هذا الاجراء بتحويل خلاياه إلى مجموعات (أحباب الأمة) التي سرعان ما عقدت اجتماعا ببنانتير (Nanterre) بباريس يوم 11 مارس 1937 حضره ما يقارب من 300 مشارك تأسس على اثره حزب جديد أطلق عليه (حزب الشعب الجزائري).[17]

جاء كلمة رئيسه "مصالي" في هذه المناسبة ومعلنا رسميا عن تأسيسه ما يلي: ((أيها المواطنين الأعزاء، يشرفني ويسرني بأن أعلن أننا خلال بعد العشية من يوم 11 مارس 1937 أنشأنا حزب الشعب الجزائري بإيداع التصريح في عمالة الشرطة. إن المولود الذي رأى النور منذ ست ساعات لا يطلب شيئا غير الحياة وأن يلعب دوره كاملا وأن ينجز المهمة السياسية التي أنشئ من أجلها. إننا كلنا نتمنى له السعادة والنجاح ومستقبلا جميلا، فبوصوله إلى العالم إنه ورث ماضيا كبيرا عليه أن يستثمر فيه، إن هذا المولود هو

ولد كل الجزائريين أضعه بين أيديكم وأطلب منكم أن تحبوه وأن تحفظوه وأن تسمحوا له بإكمال مهمته ولنسهر عليه كلنا ونرجو من الله القدير أن يحفظه)).[18]

تمحور برنامج الحزب حول أربعة أهداف رئيسية هي:

1 - معارضة ربط الجزائر سياسيا بفرنسا، وهو ما يسمى بالاندماج أو الفرنسة.

2 - معارضة مشروع فيوليت

3 - النضال من أجل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الجزائرية.

4 - محاربة الاستعمار المحلي والعالمي بكل أشكاله وصوره.

لقد لخص مكتبه السياسي برئاسة الحاج مصالي منذ الساعات الأولى من تأسيسه برئاسة "الحاج مصالي" برنامجه كما يلي: ((لا اندماج، ولا تقسيم، ولكن تحرير ... إن حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة اندماجية قانونية كانت أم سياسية أم تاريخية، لا يمكن لسياسة الاندماج أن تحقق أبدا.. إن حزب الشعب يعمل لتحرير الجزائر تحريرا كاملا..)).[19]

يظهر الفرق بين برنامج حزب الشعب والنجم الذي يستمد منه فلسفته من الأولى فلسفته أن "مصالي" ورفاقه أدركوا بالتجربة طبيعة الأجواء السياسية في الجزائر المغايرة تماما للتي بفرنسا، فتجنبوا في برنامجهم السياسي الجديد الصيغ المثيرة المخيفة مثل الاستقلال وعمدوا إلى استعمال ما يفيده بتعابير ألطف وشعارات أخف ((لا للإدماج لا للانفصال نعم للتحرر)) مع التأكيد على صيغة ((بدون الانفصال عن فرنسا))، فالتحرير الكامل قد يفيد الاستقلال والتحرر، لكن اللجوء إلى هذه الصيغ التكتيكية لم يفد كثيرا فالملاحقات والمضايقات والاعتقالات وتلفيق الاتهامات وتزوير الانتخابات ستكون من نصيبه في فرنسا وفي الجزائر، وفي هذه الأخيرة أشد وأكثر، لكن حزب الشعب الجزائري لم يسعه سوى التعامل معها وتحديها بتكثيف اللقاءات وتنظيم المهرجانات والاحتجاجات وتأسيس الخلايا والقسمات والإكثار من التصريحات والمشاركة في الانتخابات والرد على حملات الشيوعيين والاندماجين والمتجنسين، ففي فرنسا عقد نحو 12 تجمعا خلال سنة 1938 باسم حزب الشعب الجزائري وانشاء إلى نحو 33 قسمة للحزب بفرنسا في نفس السنة، أما في الجزائر فقد ارتفع عددها في أوت 1938 إلى نحو 19 قسمة، وتم انشاء فيدرالية قسنطينة بعد فيدرالية الجزائر التي كان ينشطها كل من "حسين الأحوال" و"مفدي زكريا" واللذين اعتقلا في جوان بسبب نشاطهما السياسي، اغتنم "مصالي الحاج" فرصة وجوده بالجزائر في صيف 1937 ليترشح باسم حزبه للانتخابات البلدية فنظم تجمعا احتجاجيا لصالح المعتقلين المذكورين نادى خلاله ((بالتحرير الكامل لأن الجزائر لها ماضيها ولغتها ودينها)). وفي يوم 14 جويلية شارك 3000 مناضل من حزب الشعب الجزائري في مسيرة نظمتها الجبهة الشعبية خلف العلم هتفوا خلالها بإنشاء برلمان جزائري وباحترام الإسلام وتوزيع الأراضي على الفلاحين وبناء المدارس لتدريس اللغة العربية.[20]

في الجانب الإعلامي؛ واصلت جريدة (الأمة) صدورها، كما أصدر الحزب سنة 1937 جريدة (الشعب) بالعربية في الجزائر، وأسند تحريرها إلى الشاعر "مفدي زكريا" والسيد "محمد قنانش"، ولكنها لم

تعمر طويلا إذ لم يصدر منها سوى عددين، ثم أصدر أعضاء الحزب السجناء في الحراش جريدة بالفرنسية أسموها (البرلمان الجزائري) وأسندوها إلى السيد "أحمد بودة"، ولكنها في شكل منشور أو نشرية وليست جريدة بمعنى الكلمة، ولم يصدر منها إلا عدد أو عددان.[21]

تمكن حزب الشعب الجزائري رغم موجة الاعتقالات التي شملت أبرز أعضائه، والعزلة التي فرضها الحزب الشيوعي وأطراف أخرى من مؤيدي المؤتمر الإسلامي أن يثبت جدارته في أقل من ثلاث سنوات على الساحة السياسية الجزائرية كأقوى حزبي سياسي معتمد رسميا وشعبيا قارب عدد مناضليه في حدود سنة 1939 نحو 4000 غالبيتهم بطالين وحرفيين من صغار الموظفين والتجار وعمال الموانئ، وقليل منهم من أصحاب المهن الحرة والمثقفين والبرجوازية المتوسطة.[22]

وفي ذاته كانت هذه السنة الأخيرة، سنة الكوارث بالنسبة للحزب، ففي تلك السنة مات في السجن "رزقي كحال" الصديق الحميم "لمصالي الحاج"، وخليفته في القيادة، كما قامت الشرطة بإلقاء القبض على مناضلين ناشطين في الحزب أمثال "محمد خيضر". وفي يوم 27 أوت 1939 قامت السلطات الفرنسية بمنع جريدة (الأمة) وجريدة (البرلمان الجزائري) عن الصدور، وبعد شهر من ذلك في يوم 16 سبتمبر 1939 صدر مرسوم يقضي بحل الحزب بدعوى أنه يتعامل مع ألمانية النازية، وفي يوم 4 أكتوبر 1939 قامت الشرطة باعتقال 28 شخصية قيادية في الحزب، من بينهم "مصالي الحاج" الذي كان قد أفرج عنه يوم 27 أوت 1939 من سجن الحراش، و"محمد خيضر" و"مبارك فيلالي". وذلك بدعوى أن هؤلاء الأشخاص قاموا بإعادة تنظيم حزب تم حله من طرف السلطات الفرنسية، والقيام بأعمال عدائية ضد فرنسا.[23]

---

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص ص: 151 - 152.

(2) فرناند يوليوس ميشال، كان الكاتب العام لوالي الجزائر، تولى رئاسة الجمعية الدينية الإسلامية في شهر فيفري 1933، هو صاحب الذي عرف باسمه المؤرخ في 16 فيفري 1933، والذي يطلب فيه من الولاة والمتصرفين ورؤساء الشرطة وشيوخ البلديات بمراقبة ما يدور في اجتماعات الجمعية، وأن تشمل هذه المراقبة المكاتب القرآنية، ثم أصدر بعد يومين من ذلك نيابة عن والي الجزائر تعليمات إلى جميع الولاة يأمرهم فيها بعدم السماح لأي عالم بالوعظ والإرشاد في المساجد الرسمية إذا لم يكن من الموظفين الدينيين ما لم يتم استشارة الحاكم العام في ذلك. أُنظر: مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص: 195.

(3) حوادث جرت في مدينة قسنطينة بين الجزائريين واليهود في شهر أوت 1934، تفاصيل أكثر حول الحوادث أُنظر: مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ط 2، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، 1983، ص:318.

(4) بعد زيارته للجزائر وعقب حوادث قسنطينة أصدر "رينيه" مرسوم يوم 30 مارس 1935 أصبح يعرف باسمه بموجبه يمنع القيام بالمظاهرات أو القيام بأي عمل يمس بالسيادة الفرنسية.

(5) مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص:166.

(6) هو نائب حر بمجلس الأمة الفرنسي ورئيس جمعية حقوق الإنسان.

(7) عاش ما بين (1870 - 1960) اشتغل في بداية حياته بمهنة المحاماة، وكان عضو ببلدية (دريو Dreau) عام 1902، ورئيس لهذه البلدية عام 1908، ثم رئيس ديوان "الكسندر ميلراند" (Alexandre Millerand) في حكومة "بيير والديك روسو"

(Pierre Waldeck Rousseau)، ووزيرا عام 1919 ثم عضوا في رابطة حقوق الإنسان عام 1924، كما عين واليا عاما على الجزائر خلال الفترة من 1925 إلى 1927، ونائبا في البرلمان الفرنسي، ووزير دولة في حكومة الجبهة الشعبية من 1936 إلى 1938، كان عضوا قياديا في الحزب الشيوعي الفرنسي. أنظر: عمر سعد الله، المنظمات الغير الحكومة في الجزائر أثناء الاحتلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص:155.

(8) عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 455.

(9) مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص:167. وأيضا: أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص:191.

(10) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص:257.

(111) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 123 - 124.

(112) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 124 - 125.

(13) أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص ص: 168 - 169. وأُنظر: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص:260.

(14) مازن صلاح أحمد مطبقاني، مرجع سابق، ص:187.

(15) فرحات عباس، مصدر سابق، ص:107.

(16) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص ص: 126 - 127.

(17) محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919 - 1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص:83. وأيضا: عبد الحميد زوزو، الدور السياسي، مرجع سابق، ص:70.

(18) مذكرات مصالي الحاج، مصدر سابق، ص:224.

(19) أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص: 229.

(20) عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص ص: 524 - 525.

(21) أبو القاسم سعد الله، خلاصة، مرجع سابق، ص:119. وأيضا: أبو القاسم سعد الله، الحركة، مرجع سابق، ص: 170.

(22) عبد الحميد زوزو، الفكر، مرجع سابق، ص: 530.

(23) عمار بوحوش، مرجع سابق، ص:299.